

## عبير موسي تعتصم في البرلمان لمواجهة النهضة

“النهضة مساندة لسياسات أردوغان في ليبيا وسوريا”  
وأكد أن حزبه يختلف سياسيا مع الحزب الدستوري الحر، لكن الأخير وصل إلى البرلمان عبر الانتخابات ومن حقه التعبير عن رأيه واتخاذ مواقف مما يجري في البرلمان والحكومة.  
وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والإصطفاء، لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والتفوق الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة.  
وليست هذه المرة الأولى التي تدخل فيها موسي في اعتصام مفتوح رفضا لتعرضها لانتهاكات وعنف لفظي، حيث دخلت في ديسمبر الماضي في اعتصام في البرلمان رفضا لتجهم نواب النهضة عليها كذلك.

وتعتبر رئيسة الحزب الدستوري الحر من أشد الأصوات المعارضة للإسلام السياسي، حيث تهتم النهضة بالسبب في نشر الإرهاب بعد ثورة يناير 2011 وجعل تونس حاضنة للتطرف داعية إلى محاسبة قياداتها قضائيا.



زهير المفراوي  
راشد الغنوشي أحد أسباب التوتر داخل البرلمان

وتدعو رئيسة الحزب الدستوري الحر إلى تتبع قيادات حركة النهضة قضائيا، متهمه بإيهاهم بالتسبب في نشر الإرهاب بعد ثورة يناير 2011 وجعل تونس حاضنة للتطرف داعية إلى محاسبة قياداتها قضائيا.

وفي وقت سابق حذرت موسي من مساعي حركة النهضة للسيطرة على المشهد السياسي في البلاد، مهددا لحسن سير أجدانها المحلية والإقليمية دون رقيب ولا حسيب.

وقالت موسي في حوار لوكالة الأنباء الألمانية إن “التنظيم الإخواني يسعى منذ مجيئه إلى تونس إلى الانفراد بالمشهد السياسي والهيمنة على كل مفاصل الدولة”.

وأضافت “رصدنا ضمن تحركات هذا التنظيم وجود محاولات ومشاريع بمجلس النواب لتشكيل ائتلاف سياسي تتم بلورته جزاء التقارب بين رئيس البرلمان وبين بعض القوى المدنية وبهذا ستتجدد الهيمنة الإخوانية على البرلمان، لينفي الرأي المخالف”.

وتسعى حركة النهضة (الكتلة البرلمانية الأكبر) إلى محاصرة تحركات الحزب الدستوري الحر عبر التهديدات الصادرة عن أنصارها تارة وعبر التحالفات السياسية بالبرلمان تارة أخرى.

وتحاول الحركة الإسلامية عبر هذه التحركات إعطاء الانطباع بأنها ليست وحدها محل انتقاد الحزب الدستوري الحر وإنما أيضا بقية الأحزاب السياسية ذات الخلفية العلمانية.

وكثيرا ما توكل النهضة لحليفها الإسلامي (ائتلاف الكرامة) مهمة مهاجمة الحزب الدستوري الحر بدلا عنها لتتخطف في ما بعد في مساندة، وذلك وفقا لسياسة تبادل الأدوار التي دأبت الحركة عليها منذ وصولها إلى البرلمان بعد ثورة يناير 2011.

ويؤكد الحزب الدستوري الحر أن برنامجه السياسي يتمثل في إخراج الإخوان من حكم تونس في كنف القانون وبقوة الصناديق وبقوة الحجة وبنائنا الرأي العام بشأن أجدان الإسلام السياسي في تونس، وهو ما يثير حفيظة أنصار حركة النهضة.

تونس - أعلنت رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر عبير موسي الدخول في اعتصام مفتوح قالت “إنه قد يتواصل حتى 5 سنوات”، تنديدا بالمضايقات التي تتعرض لها من قبل رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي.

وقالت موسي في مقطع فيديو مصور بثته على صفحتها الرسمية بموقع فايسبوك “الاعتصام متواصل لأسبوع أو شهر أو سنة أو حتى 5 سنوات، وسنبقى في اعتصام وسنواصل التفاعل مع الرأي العام الوطني والدولي في إطار القانون”، مؤكدة أنها ستقاطع أعمال مكتب البرلمان الذي وصفت أشغاله بالمسرحية.

ويأتي إقرار الاعتصام تنديدا بطريقة تسيير الغنوشي لدواليب البرلمان واحتجاجا على تدخل نواب حركة النهضة لمنعها من ممارسة مهامها البرلمانية، بالإضافة إلى المضايقات المسجلة على نواب كتلتها البرلمانية بسبب مواقفهم من تنظيم الإخوان المسلمين.

وأضافت موسي “لن يتم فك الاعتصام لأي سبب كان إلا في صورة تنفيذ مطالب الحزب المتمثلة في طرح مسالة راشد الغنوشي للتصويت في جلسة عامة، وإصدار إدانة رسمية لما قام به النائب عن ائتلاف الكرامة الإسلامي سيف الدين مخلوف والتعهد بعدم التعرض للكتلة وباحترام الدولة المدنية”.

ومنذ صعودها إلى البرلمان التونسي، مثلت رئيسة الحزب الدستوري الحر حجر عثرة أمام أجدان حركة النهضة الإسلامية داخل البرلمان وخارجه، ما جعلها عرضة للاستهداف الذي وصل حد توقيف حماية أمنية لها بعد ورود تهديدات جدية بتصفيتها. وتتمسك موسي بمسألة الغنوشي في جلسة عامة بعد أن أجرى اتصالات وصفها مراقبون بالمنسوبة مع رئيس مجلس الدولة الليبي خالد المشري المحسوب على إخوان ليبيا، في وقت تصاعد فيه الاقتتال في الجارة ليبيا وتكثفت فيه التحركات التركية القطرية الداعمة لحكومة الوفاق على الأراضي التونسية.

وتناقض الجدال في تونس بشأن الموقف الرسمي من الأزمة الليبية في ظل تحركات غير منسجمة بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد، الذي يحاول الدفع باتجاه الحياد ويكتنف موقفه الغنوشي من الغنوشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي لا يخفي تحمسه لحكومة الوفاق في طرابلس، ما انعكس سلبا على المشهد السياسي في الداخل ودفع أحزابا سياسية إلى التحذير من النزج بالبلاد في سياسة المحاور وتوريثها في العدوان على الجارة ليبيا. وإلى جانب موسي، حذرت قوى سياسية أخرى من نوابا أنقرة استغلال تونس لأغراض عسكرية وعبرت عن رفضها بشدة لأي نشاط تركي على الأراضي التونسية، فيما تشير مصادر دبلوماسية إلى أن أنقرة تسعى إلى توقيف طريق إمداد الميليشيات طرابلس والاتفاق من تونس بعد أن أطلق الاتحاد الأوروبي مهمة إيريني لمراقبة تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

وكانت تقارير إعلامية تحدثت عن استخدام تركيا سرا لقواعد عسكرية في تونس كمنطلق لدعم ميليشيات حكومة الوفاق في ليبيا في نزاعها ضد الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وهو ما تنفيه تونس بشدة.

والخميس، قال الأمين العام لحركة الشعب زهير المغراوي (شريك الحكم) في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن “من حق عبير موسي المطالبة بمسألة راشد الغنوشي”، مؤكدا أن “راشد الغنوشي أحد أسباب التوتر داخل البرلمان”، واتهم المغراوي حركة النهضة بالولاء للأجندات التركية والقطرية في المنطقة، قائلا

“تعاونوا بين الدول لمواجهة وباء كورونا. وردا على تصريحات الرئيس الجزائري أعرب رئيس الحكومة المغربية ناصر بوريط عن أسفه لاستمرار دولة مجاورة في تغذية الانفصال، مشيرا إلى أنه عوض أن تستعمل مواردها لتحسين الوضعية الهشة لسكانها في سياق جائحة كورونا، تعمل على تحويل هذه الموارد بهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي. ويؤكد مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، القيادي السابق في جبهة بوليساريو أن “الجزائر تعي بأن انفصال الصحراء عن المغرب يكاد يكون مستحيلا، لذلك تسعى لإبقاء النزاع على ما هو عليه وهو الخيار الأنسب لأجنداتها في المنطقة”.

## توتر دبلوماسي بين الجزائر وباريس يعمق هوة العلاقات المأزومة

### الجزائر تستدعي السفير الفرنسي للاحتجاج



#### الصين مرشحة لشغل المقعد الفارغ

في نجدة المصابين في مستشفيات البلدية التي كانت تعج بالمصابين خلال الأسابيع الأولى، على اعتبار أن البلدية في البويرة الوبائية الأولى في البلاد”  
وجاء التوتر الجديد بين باريس والجزائر بالتوازي مع إقرار شركة طوطال الفرنسية بانسحابها من صفقة شراء أصول شركة “اناداركو”، العاملة في الجزائر وعدد من الدول الأفريقية، وذلك بعد ضغوطات مارسها الجزائر بحجة ممارستها لحق الشفاعة الذي يكفل لها شراء أي أصول مؤسسة عاملة على ترابها.

وتزامن التوتر أيضا مع التصريح المثير الذي أطلقه الرئيس عبدالمجيد تبون، بمناسبة ذكره المجازر التاريخية (الثامن من مايو)، التي ارتكبتها الفرنسيون في حق الجزائريين حيث ذكر بأن “الاستعمار الفرنسي أباد نصف الشعب الجزائري (قرابة ستة ملايين جزائري)، أثناء الحقبة الاستعمارية لا تسقط بالتقادم رغم محاولات تبييضها”.

وبانت ارتدادات الأزمة الدبلوماسية غير العلنية بين الجزائر وباريس، محل اهتمام لاف في الوسط الشعبي، لارتباطها بحسابات تاريخية غير محسومة بين الطرفين، ولتصاعد الخطاب المناهض للمصالح الفرنسية في الجزائر، منذ إنهاء نظام الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة.  
وأورد تقرير صحيفة الشروق الخاصة والمالية للسلطة في الجزائر، بأن “الصورة المنشورة في حساب قيادة الجيش الفرنسي، تحمل الكثير من الحقد الموروث عن الاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي يجهر بمحاولات تفكيك الوحدة الوطنية”.

وحملت الصورة دلالات على الدفع بمنطقتي منطقة القبائل إلى رفع مطالب الانفصال وبناء كيان سياسي مستقل، وهو ما يتعارض مع الإجماع القائم لدى دوائر السلطة والشارع حول وحدة التراب والشعب الجزائري، لكنه يثير المخاوف لدى النخب الرسمية التي وظفتها في قمع الاحتجاجات السلمية المطالبة بالتغيير السياسي الشامل في البلاد. ويعكس استدعاء السفير الفرنسي غير المعلن، وهو الثاني من نوعه في ظرف أسابيع قليلة، حالة من التوتر الدبلوماسي بين الطرفين، خاصة بعد تصاعد خطاب لدى نخب جزائرية رسمية حول إنهاء النفوذ الفرنسي في بلادهم والتخلص من التبعية الثقافية والاقتصادية لباريس.

### تدهور العلاقة بين الأمازيغ والسلطة الجزائرية بات مصدر استفزاز وضغط على النظام من طرف القوى العالمية

وفي المرة الأولى أبلغت الجزائر السفير الفرنسي لديها احتجاجا شديد الهمجية، على مضمون مقابلة بثتها قناة فرانس 24، زعم فيها المحلل الأوروبي فرانسيس غيلاس، ذو الأصول الجزائرية، أن “الجزائر وظفت الوفد الصحي الصيني الذي قدم إلى البلاد من أجل مساعدتها على وباء كورونا، في معالجته لضباط سامين في المؤسسة العسكرية”.

وأضاف غيلاس “الجزائر استقدمت الإعاقة والكادر الصحي الصيني من أجل التكفل بكبار ضباط الجيش في المستشفى العسكري بعين النعجة، وليس لاستعماله

تعتري العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الأشهر الأخيرة العديد من المطبات، الأمر الذي يدرجها في خانة أزمة دبلوماسية غير معلنة، تنهي سنوات التقارب التي تحققت خلال النظام السابق في الجزائر بقيادة الرئيس عبدالعزیز بوتفليقة وتفتح أفقا قاتمة لمستقبل العلاقات في ظل نظام سياسي جديد عازم على الإفلات من سياسة التبعية لصالح الانفتاح على قوى عالمية أخرى كالصين.

#### صابر بليدي

علاقات البلدين منذ تنحي الرئيس بوتفليقة عن السلطة في الجزائر في مطلع أبريل العام 2019، خاصة وأنه لم تمر إلا أسابيع قليلة عن حادثة مشابهة تم خلالها استدعاء السفير إلى مقر وزارة الشؤون الخارجية.

وذكر تقرير إعلامي بأن “الصورة المثيرة للجدل قد نشرت نهاية شهر أبريل الماضي في حساب قيادة الجيش الفرنسي على تويتر، وقد تم حذفها مؤخرا بسبب الارتدادات الدبلوماسية التي أثارها في المسار الدبلوماسي للبلدين”.

وأضاف “الصورة عبارة عن إشارة طريق إلى عدة جهات دولية، بينها الجزائر، وقد أضيف إلى إشارتها، بجانب علمها علم آخر لأمازيغ الجزائر ومنطقة تيزي وزو التي يقطنونها، كما لو كانت جهة مستقلة عن البلد العربي”، الأمر الذي أعطى الانطباع بأن صاحب الرسم يريد الإشارة إلى وجهة مستقلة أو منفصلة في الخارطة الجغرافية للجزائر.

وبات الوضع السياسي والاجتماعي الذي تعيشه الجزائر منذ أشهر، بسبب تدهور العلاقة بين الأمازيغ والسلطة، نظير القبضة القائمة بينهما حول مطالب سياسية رفعت في الحراك الشعبي الجزائري، مصدر استفزاز أو ضغط على النظام الجزائري من طرف القوى العالمية.

دخلت العلاقة الجزائرية الفرنسية في حلقة جديدة من التوتر تعمل العاصمات على تصادي إعلانها، وذلك بعد استدعاء الخارجية الجزائرية للسفير الفرنسي لتبليغه احتجاجها على نشر صور مسيئة عن البلاد، ما يعمق هوة العلاقات المأزومة منذ وصول عبدالمجيد تبون إلى سدة الحكم في الجزائر.

وذكرت صحيفة “لوبوان” الفرنسية الخميس أن “وزارة الخارجية الجزائرية استدعت السفير الفرنسي لديها، عكس المرة السابقة التي أشارت فيها القنوات الإعلامية الحكومية إلى استدعاء السفير، وهو ما يندرج ربما في خانة رغبة السلطة في تصادي التهويل الإعلامي، الذي يسهم في تاليب الرأي العام عن الجانب الفرنسي لأسباب تاريخية معروفة، بعد أن حذفت إدارة قيادة الجيش الفرنسي الصورة المسيئة للجزائر من حسابها.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة تنطوي عن نية في اللمة شظايا صدام دبلوماسي يعقد من الفتور القائم على

## تصريحات منسوبة لقنصل مغربي تثير جدلا في الجزائر

#### محمد ماموني العلوي

المغرب بمدينة وهران الجزائرية، جدلا واسعاً بعد تداول مقطع فيديو منسوب له يصف فيه الدولة الجارة بـ “العدو”.

وتناقلت وسائل إعلام جزائرية مقطعا يظهر لقاء، قالت إنه للقتل أحرصان بوطاهر مع أفراد من الجالية المغربية أمام مقر القنصلية بهران.

وفي سياق دعوته الجالية إلى مغادرة المكان، يصر القنصل طلبه “بانكم تعرفون أننا على أرض بلد عدو”.

وتم تداول تصريحات الدبلوماسي المغربي على نطاق واسع بالجزائر وسط دعوات إلى طرده، فيما لم يصدر

موقف رسمي من السلطات المحلية. ونفى بوطاهر ما تم تداوله قائلا إن الصوت المرافق لشريط الفيديو تمت فيركته، مؤكدا التزامه بالأعراف الدبلوماسية والتقاليد المرجعية المتعلقة باحترام الدول ومؤسساتها.

وأوضح أن “المشاهد الظاهرة في الفيديو، التي تبين اجتماعه بعدد من المغاربة أمام مقر القنصلية، صحيحة، إلا أن الصوت مفبرك”.

ويرى متابعون لللسان المغربي أن جهات جزائرية ربما كانت وراء فبركة فيديو لتاليب الرأي العام خدمة لأجندات تعمل على مزيد تآزيم العلاقات مع المغرب، واستبعد دبلوماسي مغربي في تصريح لـ “العرب” أن يكون القنصل

تعاونوا بين الدول لمواجهة وباء كورونا. وردا على تصريحات الرئيس الجزائري أعرب رئيس الحكومة المغربية ناصر بوريط عن أسفه لاستمرار دولة مجاورة في تغذية الانفصال، مشيرا إلى أنه عوض أن تستعمل مواردها لتحسين الوضعية الهشة لسكانها في سياق جائحة كورونا، تعمل على تحويل هذه الموارد بهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي. ويؤكد مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، القيادي السابق في جبهة بوليساريو أن “الجزائر تعي بأن انفصال الصحراء عن المغرب يكاد يكون مستحيلا، لذلك تسعى لإبقاء النزاع على ما هو عليه وهو الخيار الأنسب لأجنداتها في المنطقة”.

وتناقض الجدال في تونس بشأن الموقف الرسمي من الأزمة الليبية في ظل تحركات غير منسجمة بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد، الذي يحاول الدفع باتجاه الحياد ويكتنف موقفه الغنوشي من الغنوشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي لا يخفي تحمسه لحكومة الوفاق في طرابلس، ما انعكس سلبا على المشهد السياسي في الداخل ودفع أحزابا سياسية إلى التحذير من النزج بالبلاد في سياسة المحاور وتوريثها في العدوان على الجارة ليبيا. وإلى جانب موسي، حذرت قوى سياسية أخرى من نوابا أنقرة استغلال تونس لأغراض عسكرية وعبرت عن رفضها بشدة لأي نشاط تركي على الأراضي التونسية، فيما تشير مصادر دبلوماسية إلى أن أنقرة تسعى إلى توقيف طريق إمداد الميليشيات طرابلس والاتفاق من تونس بعد أن أطلق الاتحاد الأوروبي مهمة إيريني لمراقبة تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

وكانت تقارير إعلامية تحدثت عن استخدام تركيا سرا لقواعد عسكرية في تونس كمنطلق لدعم ميليشيات حكومة الوفاق في ليبيا في نزاعها ضد الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وهو ما تنفيه تونس بشدة.

والخميس، قال الأمين العام لحركة الشعب زهير المغراوي (شريك الحكم) في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن “من حق عبير موسي المطالبة بمسألة راشد الغنوشي”، مؤكدا أن “راشد الغنوشي أحد أسباب التوتر داخل البرلمان”، واتهم المغراوي حركة النهضة بالولاء للأجندات التركية والقطرية في المنطقة، قائلا